

Distr.: General
9 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح

العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، 3-6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 2 (أ) '5' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: مناقشات مواضيعية

بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد:

منهجيات ومؤشرات قياس الفساد ومدى فعالية أطر مكافحته

منهجيات ومؤشرات قياس الفساد ومدى فعالية أطر مكافحته

مذكّرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

1- تفيد منهجيات قياس الفساد وتقييم مدى فعالية أطر مكافحته في تحديد ورصد مخاطر الفساد ومدى انتشاره وأنواعه واتجاهاته في بلد أو منطقة أو قطاع أو مؤسسة ما. وتوفر أنشطة القياس بيانات تكشف عن الثغرات التنظيمية والمؤسسية وترشد عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وذلك بهدف ضمان توجيه الموارد والجهود بشكل أكثر فعالية نحو معالجة الثغرات في المؤسسات أو القطاعات الضعيفة وإعطائها الأولوية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد تلك البيانات في توجيه عمليات صنع القرار لدى المستثمرين الأجانب وإرشادهم في تصميم المساعدة التقنية.

2- وتتطلب الفقرة 3 من المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تسعى الدول الأطراف إلى إجراء تقييم دوري للسلوك القانوني والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته. وتتطلب الفقرة 3 من المادة 61 من الاتفاقية أن تنظر الدول الأطراف في رصد سياساتها وتدابيرها الرامية إلى مكافحة الفساد وأن تجري تقييمات لمدى فعالية تلك السياسات والتدابير وكفاءتها.

3- وتقر المادة 61 من الاتفاقية بأهمية قياس الفساد، وتقتضي من الدول الأطراف أن تنظر، بالتشاور مع الخبراء، في تحليل اتجاهات الفساد والظروف التي تُرتكب فيها جرائم الفساد، ورصد جهودها الرامية إلى

* CAC/COSP/WG.4/2024/1.



مكافحة الفساد، وتبادل الإحصاءات والخبرات التحليلية المتعلقة بالفساد بغية وضع تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة قدر الإمكان.

4- وفي إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تلقى أكثر من ثلث البلدان توصيات بإجراء تقييم دوري للصوصك القانونية ذات الصلة تماشياً مع الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية. وفي إطار الدورة الأولى، لوحظ في العديد من الاستعراضات وجود نقص في جمع البيانات والإحصاءات بصورة منهجية، وشجعت دول أطراف عديدة على تنظيم عمليات جمع الإحصاءات وتجهيزها وتعميمها فيما يتعلق بإنفاذ القانون والتعاون الدولي باعتبارهما الموضوعين قيد الاستعراض.

5- وشجعت مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 4/10، الدول الأطراف على النظر في استخدام منهجيات ومؤشرات موضوعية لقياس مخاطر الفساد داخل أقاليمها وتقييم فعالية السياسات والتدابير المتخذة لمكافحة الفساد. كما طلب المؤتمر إلى المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يجمع، في حدود موارده المتاحة، المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف على أساس طوعي، وأن يقدم تقارير بشأن ما يُحرز من تقدم وما يُواجه من تحديات في تنفيذ القرار إلى المؤتمر في دوراته المقبلة وإلى هيئاته الفرعية ذات الصلة؛ وعلاوة على ذلك، شجعت المؤتمر، في قراره 10/8، على أن تتبادل طوعاً المعلومات المتعلقة بكيفية استخدامها للمعلومات المنتجة عن طريق منهجيات قياس الفساد التي اختارت أن تطبقها بهدف تعزيز سياساتها أو نهجها القانوني أو المؤسسي في مجال مكافحة الفساد.

6- كما أشار الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" إلى أهمية قياس الفساد وأثره وجميع الجوانب ذات الصلة بمنعه ومكافحته، من أجل توجيه وتعزيز سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد القائمة على الأدلة. وفي خطة عمل الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر المعنية بمتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، حُدّد قياس الفساد كموضوع للمناقشة في الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد.

7- وبناء على ذلك، أعدت هذه المذكرة استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الدول الأطراف رداً على المذكرة الشفوية والاستبيان اللذين أصدرتهما الأمانة بتاريخ 13 أيار/مايو 2024. وحتى 28 حزيران/يونيه 2024، وردت ردود من 27 طرفاً في الاتفاقية⁽¹⁾.

8- وتتضمن المذكرة ملخصاً للردود الواردة فيما يتعلق بالمنهجيات والتحديات والممارسات الجيدة في مجال تقييم فعالية أطر مكافحة الفساد وقياسه.

9- وقد أتيحت النصوص الكاملة للردود على الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وأدمجت في الموقع الشبكي المواضيع الذي أنشأته الأمانة.

ثانياً - فعالية أطر مكافحة الفساد

10- وصفت عدة دول المنهجيات التي وضعتها لتقييم فعالية أطرها لمكافحة الفساد. ومعظم المنهجيات الواردة تقوم على مؤشرات وتجمع أحياناً بين تقييمات الكمية والنوعية وتجري أيضاً استطلاعات للرأي واستقصاءات وبحوث في هذا الشأن.

(1) الاتحاد الأوروبي والأرجنتين وأرمينيا وإكوادور وأوكرانيا وإيطاليا وباراغواي وبوتسوانا وبوركينا فاسو والجزائر وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسنغال وسيراليون وشيلي وصربيا وعمان وغواتيمالا وفنلندا وكينيا وماليزيا ومصر ومقدونيا الشمالية وموريشيوس.

11- وقد أبلغت غالبية الدول عن اتخاذ تدابير إما لتعزيز فعالية أطر مكافحة الفساد أو لتقييم مستوى تنفيذها. وأشارت بعض تلك الدول إلى أنها بصدد وضع منهجيات لتقييم فعالية تدابيرها أيضاً. ويتفق ذلك مع النتائج التي تم التوصل إليها في إطار آلية استعراض التنفيذ، والتي حددت في كثير من الأحيان عدم وجود منهجيات لتقييم مدى فعالية السياسات المتبعة، كما تتفق مع التحليلات السابقة التي أجرتها الأمانة. فعلى سبيل المثال، لاحظت الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2023/2 بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات في التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد أن الدول قد أبلغت في المقام الأول عن استخدام وظائف الرقابة والمراجعة لتقييم التنفيذ، وبدرجة أقل، لتقييم الفعالية والأثر.

12- وذكرت دول عديدة دور المراجعة المنتظمة كوسيلة لتقييم تنفيذ أطر مكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال، طورت شيلي منهجية لتحسين معدلات التنفيذ المنخفضة استجابةً لتوصيات المراجعة. حيث جمعت المنهجية بين التحليل النوعي القائم على البحث في الوثائق والمقابلات الاستقصائية، إضافة إلى المناقشات المجرأة مع الأشخاص ذوي الأدوار الرئيسية المختلفة المشاركين في عملية المراجعة، والتحليل الكمي للملاحظات الواردة في تقارير المراجعة، مما أتاح تكوين صورة لحجم المشكلة ووضع خط أساس لإجراء قياسات مستقبلية.

ألف- منهجيات قياس مدى فعالية أطر مكافحة الفساد

بوتسوانا

13- تستخدم بوتسوانا أداة لإدارة الأداء، مدرجة في السياسة الوطنية للرصد والتقييم، في تقييم الأثر المؤسسية لمكافحة الفساد من خلال تقييم مؤشرات الأداء التشغيلي على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وتطبق تلك الأداة على جميع المؤسسات العامة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات شبه الحكومية. ويتبع في التقييم نهج التقييم القائم على الأدلة، حيث تعرض المؤسسات برامجها لمكافحة الفساد على فريق استعراض الأداء لإجراء استعراض سنوي لها. ويساهم فريق متعدد الوكالات بضم هيئة إحصاءات بوتسوانا في إعداد تقرير سنوي يستند إلى مؤشرات الولاية الأساسية ومؤشرات الأداء الرئيسية.

14- وقد أبلغت بوتسوانا بأن الاستعراض الأولي كشف عن اتجاهات متباينة، تشمل حالات غش في المشتريات في مجالات مثل اقتناء المعدات الطبية والأدوية، ومسائل الأراضي، وحالات محتملة لفساد في الحصول على التراخيص، ومسائل متعلقة بقطاع التعليم، ومخالفات في منح تراخيص للمؤسسات السياحية.

غواتيمالا

15- أفادت غواتيمالا بأنها بصدد وضع نهج شامل لمكافحة الفساد بقيادة اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. ويشمل ذلك النهج إنشاء نظام وسياسة وطنية لمكافحة الفساد مع وضع منهجيات لقياس الفساد وفعالية أطر مكافحته. وتتعاون في إطار النهج وكالات متنوعة مختصة بمنع أعمال الفساد والكشف عنها، إضافة إلى المجتمع المدني، لتحديد الآليات الفعالة التي تتيح إنتاج مؤشرات داخلية لتقييم مستويات الفساد. وستجري اللجنة الوطنية، كخطوة أولية، تحليلاً داخلياً لنطاق ونتائج الإجراءات التي اتخذتها، كما ستجري تحليلاً للمؤشرات الدولية بهدف التأثير على نحو إيجابي على كيفية فهم الفساد في غواتيمالا.

موريشيوس

16- نظراً للتحديات المختلفة التي تواجهها موريشيوس في مجال مكافحة الفساد، فقد أجرت استعراضاً/تقيماً للإطار القانوني والمؤسسي بهدف تحديد الثغرات وتقديم توصيات بشأنها. وتألفت اللجنة المسؤولة عن

الاستعراض من ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون برئاسة المدير العام للجنة مكافحة الجرائم المالية (اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد سابقاً).

17- وأدى الاستعراض إلى إجراء إصلاح كبير للإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الجرائم المالية، رافقه سن قانون لجنة الجرائم المالية في عام 2023. وقد ضُمَّت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، وجهاز خدمات الإبلاغ عن النزاهة وشعبة التحقيق المعنية باسترداد الموجودات التابعة لوحدته الاستخبارات المالية إلى لجنة الجرائم المالية. وتعد هذه اللجنة الهيئة العليا في موريشيوس المسؤولة عن الكشف عن الجرائم المالية وأي جرائم أخرى مرتبطة بها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. ويخول قانون هيئة الجرائم المالية لعام 2023 اللجنة إجراء تقييمات أثر منتظمة من أجل رصد نتائجها وأدائها، وينص على أن تقوم اللجنة البرلمانية بمراقبة واستعراض عمليات اللجنة.

مقدونيا الشمالية

18- تجري مقدونيا الشمالية تقييمات الأثر التنظيمي باستخدام "منهجية تقييم التنفيذ". فتحدد مؤشرات خاصة بكل قانون يتم إقراره. كما تقدم التقارير السنوية إحصاءات عن حالات الفساد، وتنتشر تقارير تقييم المخاطر لكل قطاع. وتتضمن المنهجية المتبعة عملية تتبع مستمر للقضايا الجنائية والجنح والإجراءات التأديبية واحتياجات التدريب الفردية ولأمور أخرى. وتخضع النتائج الصادرة لمقارنات مع نتائج مستمدة من مصادر أخرى، مثل الدراسات الاستقصائية والتقارير التي تنشرها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

19- وتساعد تلك التقييمات في تحديد القطاعات الضعيفة والثغرات القانونية والاحتياجات من الموارد. كما أنها أدت إلى إجراء تعديلات تشريعية وسن قوانين جديدة بشأن جماعات الضغط وحماية المبلغين عن المخالفات. وتتضمن التقارير أيضاً توصيات بشأن أمور منها الحاجة لاتخاذ تدابير تنظيمية وغير تنظيمية، بما فيها تدابير لتعزيز القدرات، وتدابير استباقية في إجراء التحقيقات، ولا سيما التحقيقات المالية، وتطبيق تدابير المصادرة واسترداد الموجودات وتذليل العقبات التي تحول دون تطبيقها بفعالية، وإدارة المخاطر في قطاع العدالة التي قد تؤثر على نجاح إجراءات المحاكم في قضايا الفساد.

عمان

20- في سلطنة عمان، أعد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة استبياناً للمواطنين لتقديم معلومات عن انطباعهم عن أعمال مكافحة الفساد ومدى رضاهم عن الجهود التي يبذلها الجهاز في هذا الصدد. وأفادت عُمان أن الردود على الاستبيان أظهرت أن الجمهور لديه معرفة قوية بالجهود التي يبذلها الجهاز وثقة كبيرة به، وأن الفكرة السائدة عنه أنه مختص بتلقي الشكاوى والبلاغات حول إخفاقات الوحدات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة.

21- ويرصد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أيضاً آراء الجمهور على مواقع التواصل الحكومية بشأن جهود مكافحة الفساد. وتستخدم النتائج المستخلصة في إعداد خطة فحص سنوية من خلال تحليل المخاطر وتحديد الأهمية النسبية للجوانب التي سيتم فحصها والجهات ذات الأولوية في الفحص. وتقيد النتائج كذلك في إعداد الخطة الإعلامية للجهاز من خلال تحديد الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر وعياً بمخاطر الفساد والطرائق الأكثر فعالية في نشر الوعي بأدوار جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. وقد أفادت عُمان بأنها بصدد تعديل قانون حماية الأموال العامة وتجنب تضارب المصالح بناءً على نتائج عملية تحليل البيانات.

رومانيا

22- تتولى الأمانة الفنية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في رومانيا، التي تعمل داخل وزارة العدل، مسؤولية تقييم فعالية إطار مكافحة الفساد على المستوى الوطني وتستخدم نتائج التقييم في توجيه استراتيجية مكافحة الفساد. وتقدم جميع المؤسسات والهيئات العامة تقارير سنوية إلى الأمانة الفنية بشأن تنفيذ معايير النزاهة المعتمدة، كما تقدم مجموعات مؤشرات الأداء والمخاطر المرتبطة بأهداف الاستراتيجية ومقاييسها. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الأمانة الفنية استعراضات أقران حول مواضيع مختلفة في مجال تنفيذ سياسة مكافحة الفساد. وتتألف أفرقة التقييم من متخصصين من سلطات مستقلة ومؤسسات مكافحة الفساد والإدارة العامة المركزية والمحلية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

23- وتجري الإدارة العامة لمكافحة الفساد التابعة لوزارة الداخلية دراسات بحثية حول الفساد، كما تجري دراسات استقصائية واستطلاعات للرأي حول مفهوم الفساد لدى موظفي الوزارة.

صربيا

24- بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وضعت الهيئة الصربية لمنع الفساد منهجية قائمة على المؤشرات لتقييم أثر قانون منع الفساد، وتعكف حالياً على تطبيقها. وتتضمن المنهجية مؤشراً رئيسياً ومؤشرات ثانوية، مع بيانات جمعت من استطلاعات للرأي العام ومن سجلات الاشتراء العمومي، ومؤشراً بشأن شفافية الحكم الذاتي المحلي الذي وضعته منظمة الشفافية الصربية.

25- ويقيس المؤشر الرئيسي الأثر المباشر لتطبيق الأحكام القانونية على أهداف مكافحة الفساد، بينما تقيّم المؤشرات الثانوية التغييرات في تصور الجمهور للفساد ومواقفه تجاهه. وتستخدم مؤشرات ذاتية استناداً إلى افتراض أن التباينات في نتائج أعمال الهيئة (التي تتجلى في شكل تغيرات في المؤشر الرئيسي) تتجسد أيضاً في المواقف تجاه الفساد والتصور بشأنه لدى موظفي الإدارة العامة والمواطنين وقطاع الأعمال، مما يعني وجود علاقة بين التغيرات في سلوك الموظفين العموميين الناجمة عن تنفيذ القانون والتغيرات لدى الفئات المستهدفة من المستطلعين في تصور الفساد والمواقف تجاهه.

26- وكجزء من عملية وضع المؤشرات، أجرت الهيئة الصربية مشاورات ونفذت دراسات استقصائية بين عامة السكان والمسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص لتقييم مواقفهم تجاه الفساد وتصوراتهم بشأنه.

باء - وضع منهجيات لتتبع مستوى تنفيذ سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد

27- أبلغت غالبية الدول عن وضع منهجيات من أجل رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، بدل رصد وتقييم فعاليتها، أو من أجل إجراء مخططات أو تقييمات لمخاطر الفساد على المستوى الوطني. وتباينت المنهجيات المعتمدة، فاعتمدت بعضها على المؤشرات، واعتمدت منهجيات أخرى في المقام الأول على إجراء تقييمات نوعية مثل الاستقصاءات القائمة على التصورات.

الأرجنتين

28- قدمت الأرجنتين وصفاً للمنهجية المستخدمة في تحليل خطتها الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية للنزاهة التي وضعت لاحقاً. فقد أجرى مكتب مكافحة الفساد والأمانة الفرعية لتعزيز المؤسساتي تحليلاً لخطة مكافحة الفساد ومبادراتها، البالغ عددها 260 مبادرة، الصادرة عن مختلف هيئات الإدارة العامة الوطنية والمؤسسات المملوكة للدولة وغيرها من كيانات الدولة. حيث استحدثت كل منها أدوات منهجية لتحليل المبادرات وترتيب أولوياتها بناءً على مدى ملاءمتها، بما يضمن تحقيق الرؤية الاستراتيجية والشاملة للخطة.

29- وتضم الاستراتيجية الوطنية للنزاهة حالياً 51 هيئة و 90 مبادرة للنزاهة والشفافية، وتشمل أكثر من 400 نشاط ونحو 1 100 مؤشر رصد. أما فيما يتعلق برصد المبادرات وتقييمها، فقد جُمعت البيانات في منصة تستخدم لنشر وتنظيم ورصد المبادرات التي استحدثها القطاع العام. وفي نهاية عام 2023، أظهرت مؤشرات التقدم المحرز أن أكثر من 80 في المائة من المبادرات إما تم تحقيقها بالكامل أو أنها كانت قيد التنفيذ.

أرمينيا

30- تظطلع وزارة العدل في أرمينيا بعملية رصد وتقييم استراتيجية وأنشطة مكافحة الفساد من خلال إعداد تقارير نصف سنوية وسنوية ونهائية تقيّم التقدم المحرز، وتحدد الثغرات والعقبات أثناء تنفيذ برنامج العمل، وتقتراح حلولاً للمشاكل المستبانة. ومن خلال عملية رصد قائمة على المؤشرات وموجهة نحو النتائج وراصدة للعوامل، تصنف نتائج الرصد إلى أربعة مستويات تنفيذ تتراوح بين مستوى التنفيذ الكامل ومستوى عدم التنفيذ.

31- ويمكن للوزارة أن تجري استطلاعات للرأي العام لقياس أثر الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد. ثم تُنشر النتائج. ومن أجل جعل التقييم أكثر شمولاً ومتعدد الأوجه، تتضمن النتائج أيضاً مدخلات من المنظمات غير الحكومية القادرة على إجراء تقييمات مستقلة. ويمكن لأصحاب المصلحة أولئك تقديم نتائجهم إلى الوزارة لإدراجها في تقرير الرصد والتقييم الذي تعده الوزارة.

بوتسوانا

32- تقيّم بوتسوانا تنفيذ إطارها لمكافحة الفساد باستخدام مؤشرات الأداء التشغيلي. وتشمل تلك المؤشرات النسبة المئوية لتنفيذ تدابير مكافحة الفساد وتوصيات استعراض حالات الفساد، ومعدل تناول القضايا المحالة من المديرية المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية بهدف قياس عدد القضايا التي عولجت وعدد أوامر المحكمة التي تم الامتثال لها.

33- وتستخدم نتائج تلك التقييمات في إرشاد السياسات وتطوير برامج جديدة. ونتيجة للتقييمات الصادرة، أجريت عمليات مراجعة جديدة، بما فيها عمليات إدارة العقود، وصيانة المدارس الثانوية، والحصول على التراخيص السياحية للنزل، والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية والموارد البشرية. وتجري حالياً مراجعة لقانون الفساد والجريمة الاقتصادية استناداً إلى التقييمات المنجزة.

الجبيل الأسود

34- وضعت هيئة منع الفساد في الجبل الأسود، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منهجية لتقييم مدى تنفيذ تدابير مكافحة الفساد تستند إلى تقييم لمبادرة مكافحة الفساد أجري في جمهورية كوريا. وتتضمن المنهجية معايير ومؤشرات لتقييم السلطات وتصنيفها حسب تنفيذها لخطط النزاهة في مختلف القطاعات، مع التركيز في البداية على قطاعات الإدارة الحكومية والحماية الاجتماعية وحماية الطفل والقطاع القضائي، وتولى خبيران الإشراف على إعدادها، أحدهما من منظمة غير حكومية في الجبل الأسود والآخر من إحدى دول المنطقة. وتشمل القطاعات التي سيتم تقييمها في المستقبل الحكم الذاتي المحلي، والتعليم، والرعاية الصحية، والمؤسسات المملوكة للدولة، والمؤسسات المملوكة للبلديات، والسلطات المستقلة والتنظيمية، والثقافة.

35- وقد استمدت البيانات من استبيانات ملأها ما يصل إلى 750 سلطة. وتخضع الاستبيانات لمراجعة مستمرة وتتضمن حالياً 164 سؤالاً عاماً وأسئلة إضافية لقطاعات معينة.

- 36- وتشمل المؤشرات عدد المخالفات والبلاغات والشكاوى والجزاءات والإجراءات التي تم الشروع فيها، ومدى وضع إجراءات داخلية وتنفيذها، والتدريب على الأخلاقيات والنزاهة وتدابير مكافحة الفساد، وشفافية عمل السلطات، والالتزام بقوانين مكافحة الفساد. وتقاس جميع المؤشرات حسب أهميتها.
- 37- ويرصد الجبل الأسود معدل تنفيذ التوصيات، وقد أفاد بأن عملية التقييم ألهمت السلطات لاستحداث ممارسات جديدة، مما أدى إلى اعتماد العديد من الإجراءات والوثائق الداخلية التي تهدف إلى منع الفساد. ولاحظت الهيئة انخفاضاً في مخاطر الفساد، وحددت في نفس الوقت المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم، لا سيما في قطاعي الحكم الذاتي المحلي والرعاية الصحية.

باراغواي

- 38- أنشأت باراغواي فريقاً وطنياً للنزاهة والشفافية متعدد الوكالات وكلفته بتنفيذ خطط واستراتيجيات للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الإدارة العامة، وذلك بهدف تحقيق نتائج أفضل على مستوى مختلف المؤشرات المتعلقة بالفساد، ودعم الجهات الفاعلة في إجراء تشخيصات وإجراءات محددة تستخدم كأدوات لوضع إصلاحات ملموسة.
- 39- كما تراقب باراغواي مدى امتثال عدة سلطات لديها للقوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات وتوفير المعلومات عن استخدام الموارد العامة من خلال "منصة المراقبة النشطة للشفافية"، وهي أداة حاسوبية موحدة وشاملة للمعلومات العامة هدفها تسهيل الوصول إلى المعلومات العامة وقياس مستويات امتثال المؤسسات.

جمهورية مولدوفا

- 40- يتضمن تقييم النزاهة المؤسسية في جمهورية مولدوفا إجراء تقييم خارجي لمخاطر الفساد داخل الكيانات العامة. وتستخدم في عملية التقييم أساليب تحليلية وعملية لتحديد مخاطر الفساد ووصفها والتخفيف من حدتها.
- 41- وتحتوي استراتيجية مولدوفا لمكافحة الفساد على آلية رصد تقوم من خلالها مجموعات الرصد بتحليل التقدم المحرز والصعوبات الماثلة أمام تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الاستراتيجية. وينسق المركز الوطني لمكافحة الفساد إجراءات الاستراتيجية، ويتلقى تقارير عن تنفيذ الاستراتيجية ويرصد تنفيذها على أساس نصف سنوي وسنوي. ويجري تقييم كل إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل المصاحبة للاستراتيجية بواسطة مؤشرات تقدم محددة لكل إجراء. وتضم جميع مجموعات الرصد ممثلين عن المجتمع المدني، يرشحهم المجلس الوطني للمنظمات غير الحكومية وفقاً للمعايير المحددة في الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، تُشجع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى إعداد تقارير تقييم بديلة عن تنفيذ الاستراتيجية.

السنغال

- 42- تحضيراً لوضع الاستراتيجية الوطنية السنغالية لمكافحة الفساد (2020-2024)، أجرت السلطات السنغالية تقييماً لحالة الإطار التشريعي والمؤسسي وفقاً لجدول أحكام مستوحاة من أحكام اتفاقية مكافحة الفساد. ويستند الجدول إلى ست ركائز هي: التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات وإدارة المعلومات وحوكمة أنشطة مكافحة الفساد. وتحتوي كل ركيزة على سلسلة من الجوانب التي يتم تقييمها على أساس معايير لتحديد درجة الامتثال بشأنها. ويتضمن كل جانب يخضع للتقييم سلسلة من الأسئلة.

- 43- وتولى عملية تقييم نظام مكافحة الفساد استشاري مستقل يدعمه فريق متعدد التخصصات من الإدارات وهيئات الرقابة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وشملت المؤشرات المحددة ما يلي:
- (أ) عدد قوانين ولوائح مكافحة الفساد المقترحة والنسبة المئوية لما اعتمد منها؛
- (ب) عدد الإدارات العامة التي أنشأت هياكل مخصصة لمكافحة الفساد؛
- (ج) عدد الشكاوى والبلاغات الواردة والنسبة المئوية منها التي أدت إلى فتح تحقيق، ومتوسط الوقت المستغرق لمعالجة تلك الشكاوى والبلاغات؛
- (د) عدد تقارير التحقيق المرسله إلى المدعي العام؛
- (هـ) عدد حالات الفساد المزعومة الواردة في تقارير هيئات الرقابة والهيئات والإدارات الأخرى.
- 44- وقد عدلت السنغال إطارها لمكافحة الفساد استجابةً لنتائج تقييمات الفعالية. وتمثلت التعديلات على سبيل المثال في اعتماد قوانين بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإعلان عن الموجودات، وشفافية الملكية الانتقاعية، واسترداد الموجودات.

سيراليون

- 45- تراقب أمانة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التابعة للجنة مكافحة الفساد في سيراليون، تنفيذ الوزارات والإدارات والوكالات للاستراتيجية، وكذلك تنفيذ المجالس المحلية ومختلف القطاعات للاستراتيجية. وتشمل مؤشرات التقييم ما يلي:
- (أ) عدد السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد في الوزارات والإدارات والوكالات والمعنية بتقديم الخدمات بكفاءة؛
- (ب) عدد لجان إدارة النزاهة المنشأة؛
- (ج) عدد لجان إدارة النزاهة الوظيفية؛
- (د) النسبة المئوية للتغير الحاصل في الأموال المستردة من الموظفين العموميين الفاسدين؛
- (هـ) التصور العام للفساد؛
- (و) عدد القضايا التي حققت فيها اللجنة؛
- (ز) النسبة المئوية لقضايا الفساد التي تمت مقاضاة مرتكبيها.
- 46- وذكرت سيراليون أيضاً أنه وفقاً لدراسة استقصائية عن تصور الفساد أجرتها إحدى منظمات المجتمع المدني، فإن 90 في المائة من الناس يثقون في مكافحة الفساد في سيراليون.

التدابير قيد التطوير

- 47- أفادت ثلاثة بلدان بأنه يجري حالياً وضع تدابير ذات صلة بالمذكرة الحالية.
- 48- فنكرت مصر أنها تعكف على إجراء دراسة حول الأثر التشريعي لقوانينها ودراسة أولية حول الأثر المحتمل للقوانين المقترحة على المجتمع.
- 49- وتحضيراً لوضع خطة عمل جديدة لمنع الفساد، تخطط سلوفينيا لإدراج مؤشرات لتقييم فعالية خطة العمل تلك.

50- وأفاد مكتب المراقب المالي العام لإكوادور بأنه بصدد إنشاء وحدة لتحليل البيانات بغرض تحليل ومعالجة المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة من أجل تحديد الأنماط والاتجاهات والمخالفات المحتملة في استخدام موارد الدولة.

51- وأبلغت إكوادور أيضاً عن استحداث مؤشر للإدارة التشغيلية في إطار خطتها الاستراتيجية المؤسسية وخطة تخفيف المخاطر، وذلك بغرض تقييم النسبة المئوية للشكاوى المتعلقة بعدم كفاءة مكتب النائب العام للدولة. ويهدف هذا المؤشر إلى تتبع عدد الشكاوى بشأن الجرائم المزعومة التي يرتكبها موظفو مكتب المدعي العام للدولة والتي تضر بكفاءة الإدارة العامة، وكذلك إلى تحليل واقتراح سياسات بشأن الشفافية الداخلية للحد من ذلك النوع من الجرائم الجنائية. ويعد المؤشر جزءاً من مصفوفات الامتثال المتضمنة في الخطة الاستراتيجية المؤسسية وخطة تخفيف المخاطر التي يتم حسابها والإبلاغ عنها وتقييمها على أساس ربع سنوي، بدعم فني ومنهجي من مديرية الإحصاءات ونظم المعلومات.

جيم- مخططات أو تقييمات مخاطر الفساد

52- أبلغت عدة بلدان عن اتخاذ تدابير لتقييم أو رصد مخاطر الفساد في مؤسسات أو قطاعات مختلفة.

53- فعلى سبيل المثال، تستخدم سلوفاكيا أداة الاستبيان الإلكتروني السنوي بشأن إدارة مخاطر الفساد التي لا تقتضي الكشف عن الهوية، والتي يتم على أساسها إنشاء قاعدة بيانات لمخاطر الفساد في السلطات العامة. وتوفر قاعدة البيانات أساساً لنهج قائم على الأدلة لتتبع التقدم المحرز في هذا الشأن. ولتعزيز النهج العام لتحليل مخاطر الفساد وإدارتها، عمدت إدارة منع الفساد في عام 2022 إلى تحديث وتعديل مجموعة أسئلة الاستبيان الإلكتروني، حيث أعيد تقييم وتعديل وتحديث 102 من أسئلة الاستبيان الأصلية واختصر عددها إلى 32 سؤالاً. وتواصل الإدارة تبسيط الاستبيان لاستخدامه كأداة تكميلية لتحديد مخاطر الفساد ودمجها على مستوى الإدارة المركزية. وتبعاً للنتائج، تنظم حلقات عمل بشأن مجالات مثل الاتصالات المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد والنزاهة.

54- وكمثال آخر على تقييم المخاطر، أبلغت سلوفينيا عن إنشاء آلية لإدارة المخاطر (خطة النزاهة) تهدف إلى تقييم فعالية الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، وكذلك، على نحو غير مباشر، تقييم فعالية الإطار التشريعي لعمل المؤسسات. وتعد خطة النزاهة آلية إلزامية لجميع الهيئات العامة.

55- كما تعكف حكومة سلوفينيا على إعداد واعتماد برنامجها الخاص بشأن النزاهة والشفافية الذي تحدد بموجبه أوجه القصور التشريعية والعملية والتدابير اللازمة لمعالجتها. وتعتمد عملية الرصد على المؤشرات، وحتى اليوم، تم إصدار تقريرين من قبل السلطات المنفذة. ويتعين على السلطات تقديم تقارير نصف سنوية عن تنفيذ البرنامج.

56- وقدم الجبل الأسود وصفاً لمنهجية مطبقة بشأن "حماية التشريعات من الفساد"، وذلك من خلال تقييم مخاطر الفساد في مشاريع اللوائح التنظيمية. وشملت المخاطر التي تم تحديدها من خلال هذه المنهجية القواعد الغامضة وغير الدقيقة وغير المفهومة التي تفسح المجال لتفسيرات تقديرية مختلفة، والسلطات التقديرية الواسعة لصانعي القرارات، وغموض الكلمات والعبارات المستخدمة في اللوائح التنظيمية، وعدم تحديد أطر زمنية للإجراءات، وانعدام الشفافية أو الإشراف الفضفاض على الهيئة المنفذة للقانون. ولدى جمهورية مولدوفا منهجية مماثلة مطبقة في هذا الصدد، حيث أجرت تقييماً لما يقرب من 98 في المائة من مشاريع القوانين باستخدام خبرات في مجال مكافحة الفساد.

ثالثاً - قياس الفساد

57- أبلغت 14 دولة عن وجود أنظمة أو تدابير لقياس الفساد على المستوى الوطني. ومن بين تلك الدول، أبلغت 12 دولة عن استخدام دراسات استقصائية، قيّمت في معظم الحالات تصورات الفساد، وأحياناً تجارب المواطنين أو أصحاب المصلحة الآخرين.

ألف - نهج التحليل الكمي والتقييمات القائمة على المؤشرات

58- أبلغ كل من الاتحاد الأوروبي وفرنلندا وماليزيا عن اتباع نهج التحليل الكمي لقياس الفساد.

الاتحاد الأوروبي

59- أبلغ الاتحاد الأوروبي عن وضع تدابير لتقييم الفساد في عمليات الاشتراء. فمن أجل تقييم وتقدير إجراءات الاشتراء العمومي وفعالية تدابير منع الفساد، تستخدم المفوضية الأوروبية أدوات ومؤشرات تجمع بين نهج التحليل النوعي والتحليل الكمي لتكوين صورة عامة عن مستويات الفساد ومخاطره. وتشمل المؤشرات عدد حالات الفساد المكتشفة والعقوبات المفروضة وزيادة المنافسة في عمليات تقديم العطاءات وتعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة في الاشتراء العمومي.

60- ومع أن هذه المؤشرات توفر بعض المعلومات عن مستويات الفساد والمخاطر في الاشتراء العمومي، إلا أن الاتحاد الأوروبي أفاد بعدم إمكانية استخدامها للتوصل إلى استنتاجات دقيقة بشأن مدى تأثير الفساد على كفاءة الاشتراء العمومي. وأنه لضمان تغطية تلك الجوانب، تجرى تحليلات قائمة على الأدلة التجريبية وعلى أساس كل حالة على حدة.

فنلندا

61- في عامي 2019 و2020، وضع اتحاد من المؤسسات الأكاديمية، بتكليف من حكومة فنلندا، مؤشرات تحليل نوعي وكمي لرسم خريطة للفساد في البلد، وكذلك الأساليب المقابلة ومصادر البيانات.

62- وقد شملت مجموعة واسعة من المؤشرات سبع فئات فرعية من السلوك الفاسد حددتها الحكومة كمجالات مهمة للتحليل، لا سيما فيما يتعلق بالفساد الهيكلي والفساد الناتج عن شبكات العلاقات، مثل التأثير غير المسوغ واتخاذ قرارات غير أخلاقية. وأظهرت بعض النتائج الأولية أن 6 في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و79 عاماً يوافقون تماماً على أن الفساد مشكلة كبيرة في فنلندا. ومن بين مجالات الفساد المتنوعة، ذُكر أن أكثرها إشكالية هي "شبكات الأخوة المتعاضدين" (good brother networks)، وتمويل الانتخابات والأحزاب، واستخدام الأراضي والبناء، والمحسوبية في اختيار المناصب". وقد تبين أن الفساد هيكلي ويصعب اكتشافه وغالباً ما يحدث عند الاحتكاك بين أصحاب الأنشطة التجارية والسلطات. واعتُبر مجال البناء، والاشتراء العمومي والمناقصات التنافسية، والتخطيط المجتمعي، وصناعة القرار السياسي، وتمويل الأحزاب والانتخابات، من المجالات العالية المخاطر. كما حدّد نقص الوعي بالفساد كتحدٍّ أيضاً.

63- وأمكن استخدام المعلومات المفتوحة المصدر في ذلك التمرين. ففي قطاع البناء، أمكن تتبع مؤشرات الفساد بشكل أكثر كفاءة بفضل المعلومات المتاحة للجمهور عن العقود والمناقصات التنافسية. أما فيما يتعلق بالتلاعب في المسابقات الرياضية، فيمكن أن توفر المعلومات المتعلقة بعلاقات عمل الرياضيين ورواتبهم وسلوكيات لعبهم ومختلف الانتهاكات مؤشرات على وجود فساد.

ماليزيا

64- وضعت حكومة ماليزيا "مؤشرات الحوكمة الماليزية الخاصة بالشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية" التي يمكن استخدامها في إرشاد عملية تقييم جودة الحوكمة في البلد.

65- وبالإضافة إلى ذلك، تشارك هيئة مكافحة الفساد في التعاون البحثي مع الجامعات المحلية لتحديد وقياس المجالات الضعيفة والمعرضة للفساد وضعف الحوكمة وانتهاك قيم الأخلاق والنزاهة في مختلف القطاعات. فعلى سبيل المثال، وجد استطلاع للرأي أجرته جامعة العلوم الإسلامية الماليزية على مستوى البلد في عام 2023 أن 41 في المائة من المستطلعين وافقوا بشدة على أن الفساد في ماليزيا لا يزال مرتفعاً بشكل مقلق، بينما أعرب 69 في المائة منهم عن اعتقادهم بأن الفساد قد ازداد مقارنة بالعام السابق. وشملت استنتاجات السلطات الماليزية الحاجة إلى بيئة نظيفة للأعمال التجارية ووضع حلول مستهدفة للقطاعات الضعيفة.

باء - نهج التحليل النوعي والاستقصاءات

66- بينت البلدان المتبقية استخدامها لنهج التحليل النوعي أو الاستقصاءات التي أجرتها أو كلفت بإجرائها لتقييم مستويات الفساد في بلدانها بشكل أفضل. وفي بعض الأحيان، قيمت الاستقصاءات تجارب الفساد، لكن معظمها ركز على تصورات الفساد.

الجزائر

67- ذكرت الجزائر أنها اعتمدت على مجموعة متنوعة من المصادر لتقييم الفساد في البلد، شملت الاستقصاءات الوطنية لتصورات الفساد بين الأسر المعيشية، وأن أول تقييم للجهود المؤسسية القائمة على مؤشرات تحليل كمي سيجري في نهاية عام 2024، حيث دعت الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته إلى وضع مؤشرات للرصد والتقييم في القطاعين العام والخاص. ولهذا الغرض، يجري إنشاء مشروع مختبر بحثي يُعنى بقياس الفساد.

بوتسوانا

68- تجري بوتسوانا استقصاءات من خلال شعبة التثقيف العام التابعة لها من أجل تقييم مدى انتشار الفساد وأثره، كما تجري عمليات مراجعة سنوية. وقد أجرت المديرية المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية استطلاعات وطنية للرأي تعاونت فيها مع هيئة إحصاءات بوتسوانا في جمع البيانات وتحليلها. وضّمن التعاون مع هيئة الإحصاءات سلامة البيانات من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لاختبار البيانات والتحقق من صحتها. وقد ساعدت نتائج ذلك التمرين في وضع سياسات جديدة كما ساعدت في مراجعة السياسات أو المبادرات القائمة.

بوركينافاسو

69- أبلغت بوركينافاسو عن تطوير وتنفيذ أداتين لقياس الفساد تستخدمهما بانتظام منظمة مجتمع مدني تدعى الشبكة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك منذ عام 2020. ويهدف مؤشر تصورات الفساد التركيبي ومؤشر تصورات الفساد المركب في الإدارة العامة إلى تصنيف هياكل الدولة وفقاً لمدى تعرضها للفساد. وتصنّف حوالي 20 وزارة ومؤسسة سنوياً على أساس تصورات وتجارب الفساد من خلال عينة كبيرة من مراجعي تلك الوزارات والمؤسسات.

70- ويقيم مؤشر تصورات الفساد التركيبي مدى تواتر حالات الفساد وتطورها، بينما يقيس مؤشر تصورات الفساد المركب في الإدارة العامة درجة الفساد في خدمة عامة معينة بناءً على مدى تواتر حالات الفساد والتجربة المعيشة.

71- وقد أرسلت استبيانات إلى عينة مكونة من 2000 مستطلع تم اختيارهم على أساس معايير شاملة وتنوعهم الإقليمي. وشملت الاستبيانات جميع الإدارات العامة، وأشارت بوركينا فاسو إلى أن الشرطة البلدية والوطنية والدرك والجمارك وقطاعات التعليم ما بعد الابتدائي والنقل والصحة والضرائب والوكالات العقارية كانت في الغالب من بين أكثر الإدارات العامة فساداً.

شيلي

72- في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في شيلي، استطلعت آراء أكثر من 16 000 مواطن في عام 2020 في استبيان بشأن تصورهم للفساد في البلد. وقد أعد الاستقصاء من خلال منشور كان هدفه تعريف السكان بالاستقصاء وزيادة فهمهم للظاهرة. وحددت في المنشور أيضاً الممارسات الدولية الجيدة لتعزيز النزاهة واقترحت فيه ثلاثة مسارات رئيسية يمكن للمؤسسات العامة من خلالها تعزيز وترسيخ ثقافة النزاهة في البلد.

مصر

73- تستخدم مصر منهجية محددة لقياس تصور مظاهر الفساد قطاعياً وجغرافياً. ونتج عن الاستقصاءات المنفذة مؤشران متعلقان بالفساد، وهما مؤشر تصور الفساد الإداري ومكافحته في مصر ومؤشر تقييم الخدمات الحكومية.

74- وقد وضع مؤشر تصور الفساد الإداري ومكافحته في مصر بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني وهيئات أكاديمية ومواطنين. وتم الحصول على البيانات من خلال إجراء استقصاءات ميدانية لدى المواطنين واستطلاع آراء ممثلي القطاع الخاص وخبراء القانون والإدارة والحوكمة والإحصاء والاقتصاد لمعرفة تقييمهم لمدى انتشار الفساد في المؤسسات والأجهزة الحكومية ووعيهم بالجهود المبذولة لمنع الفساد الإداري ومكافحته.

75- وتهدف الاستقصاءات إلى تقييم تصور المواطنين للفساد الإداري في مصر، وتقييم الخبراء لمدى انتشار الفساد الإداري في خمسة مجالات (الاقتصاد والحوكمة والقانون والسياسات العامة والشركات)، وتقييم تصور مسؤولي الشركات لمدى انتشار الفساد الإداري في مصر. وتقيس الاستقصاءات أيضاً درجة وعي المواطنين والخبراء وممثلي القطاع الخاص بجهود الدولة في مكافحة الفساد.

76- وأفادت مصر بأن منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر وعواقبها، التي استخدمت في إطار تقييمها الوطني للمخاطر، استندت إلى تحليل كمي ونوعي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال تلك الاستقصاءات.

الاتحاد الأوروبي

77- أبلغ الاتحاد الأوروبي عن أداته لل رصد "يوروباروميتر"، وهي أداة استطلاع للرأي ترصد حالة الرأي العام في أوروبا على نحو منتظم. وقد تناول استطلاعان للرأي من تلك الاستطلاعات التي تجريها المفوضية الأوروبية كل عام مواقف المواطنين والشركات تجاه الفساد.

78- وأظهر استطلاع "يوروباروميتر" الخاص لعام 2023 حول مواقف المواطنين تجاه الفساد في الاتحاد الأوروبي عدة أمور منها ما يلي:

- (أ) يعتقد 70 في المائة من المواطنين و65 في المائة من الشركات أن الفساد منتشر على نطاق واسع في بلدهم. ويعتقد 74 في المائة من المواطنين بوجود فساد في المؤسسات العامة الوطنية في بلدهم، بينما يعتقد 73 في المائة من المواطنين بوجود فساد في المؤسسات العامة المحلية أو الإقليمية في بلدهم؛
- (ب) يرى 67 في المائة من المواطنين أن قضايا الفساد العالية المستوى لا تتم متابعتها بشكل كافٍ؛
- (ج) يتفق 78 في المائة من رجال الأعمال على أن الروابط الوثيقة للغاية بين قطاع الأعمال والسياسة تؤدي إلى الفساد، ويتفق 59 في المائة منهم على أن الرشوة واستخدام العلاقات غالباً ما تكون أسهل طريقة للحصول على خدمات عامة معينة في بلدهم، بينما يتفق 57 في المائة منهم على أن الطريقة الوحيدة للنجاح في مجال الأعمال في بلدهم هي بإقامة علاقات مع السياسيين؛
- (د) قال 54 في المائة منهم إنهم لا يعرفون أين يبلغون عن الفساد إذا تعرضوا له أو لاحظوه، وقال 47 في المائة منهم إن صعوبة إثبات الفساد كانت سبباً مهماً لعدم قيام الناس بالإبلاغ عنه؛
- (هـ) قال ثلاثة من كل عشرة أشخاص إن الإبلاغ عن الفساد لا طائل منه لأن المسؤولين عنه لن يعاقبوا، بينما قال عدد مماثل تقريباً (28 في المائة) إنه لا توجد حماية لمن يبلغ عن الفساد؛
- (و) رأت أقلية فقط أن تدابير مكافحة الفساد تطبق بنزاهة وبدون دوافع خفية (35 في المائة)، أو أن هناك ما يكفي من الملاحقات القضائية الناجحة لردع الناس عن الممارسات الفاسدة (32 في المائة)، أو أن جهود حكومتهم الوطنية لمكافحة الفساد فعالة (30 في المائة)، أو أن هناك شفافية وإشرافاً كافيين على تمويل الأحزاب السياسية في بلدهم (29 في المائة).
- 79- وتعكف الدول الأعضاء على التفاوض بشأن إصدار توجيه لمكافحة الفساد في الاتحاد الأوروبي يقترح إلزام الدول الأعضاء بجمع بيانات إحصائية على أساس سنوي لرصد فعالية أنظمتها لمكافحة الفساد. وستشمل البيانات المجموعة عدد القضايا التي تم الإبلاغ عنها والتحقيق فيها، وعدد لوائح الاتهام، ومتوسط مدة إجراءات المحاكم، وعدد الأشخاص الطبيعيين الذين تمت معاقبتهم مع الإشارة تحديداً إلى الموظفين العموميين والمسؤولين الرفيعة المستوى، وعدد الأشخاص الاعتباريين الذين تمت مساءلتهم ومعاقبتهم، وأنواع ومستويات العقوبات المفروضة، وعدد القضايا المرفوضة في المحاكم، وعدد قضايا المحكمة التي تم رفضها وعدد حالات العفو الصادرة.

غواتيمالا

- 80- تستخدم غواتيمالا دراسات التصورات المتعلقة بالسلوك الأخلاقي للموظفين العموميين كألية لقياس مستوى الثقة في نزاهة الموظفين العموميين.
- 81- فترسل هيئة الرقابة على إدارة الضرائب استبيانات إلكترونية إلى قاعدة بيانات الاتصال الخاصة بدفعي الضرائب الذين يكونون قد حصلوا على خدمات موظفين عموميين، بحيث يتمكن دافعو الضرائب من تقديم معلومات بشأن تصوراتهم عن السلوك الأخلاقي لأولئك الموظفين.
- 82- وعلاوة على ذلك، بدأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المنشأة حديثاً في تعزيز المبادرات المتعلقة بقياس الفساد والإفلات من العقاب. ومن تلك المبادرات، إطلاق المرحلة الأولى من لوحة معلومات "ملفات الفساد" لتتبع الشكاوى والتحقيقات في حالات الفساد.
- 83- وبالإضافة إلى ذلك، تشكل "تشخيصات الشفافية المؤسسية" أداة تسمح بتحديد اللوائح التنظيمية الحالية، ونشر المعلومات، وإصدار عقوبات على سوء السلوك، ونشر أدوات للتخفيف من مخاطر الفساد.

إيطاليا

84- أجرى المعهد الوطني للإحصاء استطلاعات للرأي المواطنين في الفترتين 2015-2016 و2022-2023 لتقييم ديناميكيات الفساد ومدى انتشاره بين المواطنين والموظفين العموميين في ثمانية قطاعات من الإدارة العامة، بما فيها الصحة والرعاية والتعليم والتوظيف (سواء من حيث التعيينات الوظيفية أو المزايا مثل التقلات والترقيات والعلوات) والوصول إلى المكاتب العامة واستخدامها والعدالة والتعامل مع قوات إنفاذ القانون والقوات العسكرية والحصول على خدمات المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه والهاتف). وفي عام 2017، قَدَّر المعهد الوطني للإحصاء أن 7,9 في المائة (5,4 في المائة في فترة 2022-2023) من الأسر المعيشية كانت متورطة بشكل مباشر في أنشطة فساد مثل طلب المال أو الخدمات أو الهدايا أو غيرها من الأشياء مقابل خدمات أو مزايا في مرحلة ما من حياتهم، خاصة أثناء البحث عن عمل أو المشاركة في المسابقات أو عند بدء عمل جديد. ومن المقرر إجراء الاستطلاع التالي في عام 2027.

85- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هيئة مكافحة الفساد الإيطالية على تطوير مؤشرات مخاطر في مجال الاشتراء العمومي وفي سياقات محددة على المستوى الإقليمي. ويهدف المشروع، في جملة أمور، إلى توفير المعلومات اللازمة لصنع السياسات، وتحقيق قابلية التشغيل البيئي بين نظم المعلومات، وتوفير لوحات متابعة للمؤشرات والإشارات الحمراء المتعلقة بالاشتراء العمومي والفساد وسوء الإدارة، وتعزيز المشاركة المدنية. وقد أدرجت نتائج المشروع في بوابة إلكترونية تحتوي على لوحات معلومات عن مجموعات بيانات وبيانات متعلقة بمؤشرات المخاطر، والبيبلوغرافيات، ورسوم بيانية ومواد إعلامية.

كينيا

86- أجرت كينيا استقصاء وطنياً للأخلاقيات والفساد في عام 2023، وجدت فيه أن قوانين مكافحة الفساد الحالية فعالة بنسبة 35,9 في المائة في مكافحة الفساد. وأفاد المستطلعون في الاستقصاء أن 73 في المائة منهم قد دفعوا رشوة في عام 2018، لكن 7,7 في المائة منهم فقط فعلوا ذلك في عام 2023. ووفقاً للاستقصاء، انخفضت الممارسات غير الأخلاقية للموظفين العموميين من 63,3 في المائة في عام 2018 إلى 28,3 في المائة في عام 2023.

87- وتستخدم كينيا ثلاثة مؤشرات لتقييم احتمالية حدوث الرشوة (عدد الأشخاص الذين طُلبت منهم رشوة مقارنة بعدد الأشخاص الذين التمسوا خدمات عامة)، وانتشار الرشوة (عدد الأشخاص الذين دفعوا رشوة) والأثر (نسبة الخدمات التي لم تُقدم إلا بعد دفع رشوة).

88- وبالإضافة إلى ذلك، أفاد مكتب مدير النيابة العامة بأنه يراجع باستمرار سياساته بشأن الأساليب البديلة للملاحقة القضائية لزيادة كفاءة المحاكم وإجراءات الملاحقة القضائية. وأشار المكتب في تقريره السنوي لمكافحة الفساد الذي قدمه إلى البرلمان إلى فعالية قوانين مكافحة الفساد والتحديات التي تواجه المعنيين في ملاحقة مرتكبي الفساد. وأفاد بأن المراجعة المستمرة للسياسات أدت إلى وضع مبادئ توجيهية وأرشدت عملية وضع الإطار القانوني لمكافحة الفساد وتعديله وتعزيزه، في مجالات مثل الملكية النفعية.

الجبيل الأسود

89- تجري هيئة منع الفساد في الجبيل الأسود استطلاعات للرأي العام منذ عام 2016 لقياس وعي المواطنين بالفساد ومواقفهم منه، ومعرفتهم بولاية الهيئة وآرائهم بشأن عملها. وتتولى الهيئة إعداد الاستبيان الخاص باستطلاع الرأي العام، بينما تتولى وكالات أبحاث رأي عام مستقلة ومتخصصة تنفيذ العمل الميداني وتحليل النتائج. وتساعد تلك الاستطلاعات الهيئة على تحديد النصور العام للفساد وعمل المؤسسة.

كما تساعدها على وضع وتخطيط اتجاه العمل من خلال الحملات، استناداً إلى التوصيات التي يتم الحصول عليها من خلالها.

90- وشدد الجبل الأسود على أن التحليل المقارن لنتائج الاستطلاعات على مر السنين يمثل أداة قيمة لتحديد مفهوم الفساد، ليس فقط بالنسبة للهيئة فحسب بل أيضاً بالنسبة لهيئات ومؤسسات الدولة الأخرى المعنية بمكافحة الفساد. وقد أفاد ذلك التحليل، في جملة أمور، في وضع استراتيجية مكافحة الفساد للفترة 2024-2028، التي اعتمدها الحكومة في حزيران/يونيه 2024.

السنغال

91- في عام 2016، كلف المكتب الوطني لمكافحة الغش والفساد في السنغال بإجراء دراسة للتعرف على مفهوم الفساد وتكلفته، من أجل إثراء عملية وضع استراتيجية مكافحة الفساد في البلد. واستُطلع رأي عينة من 336 فرداً تم اختيارهم عشوائياً من عامة الناس والإدارة العامة والقطاع الخاص والسلطة القضائية والجمعية الوطنية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والشركاء الفنيين والماليين في جميع أنحاء الوطن.

92- وفي عام 2023، تم تحديث الدراسة بإضافة عينة أكبر تألفت من 787 فرداً من عامة الناس ومجموعات مهنية محددة. ونظمت عملية جمع البيانات شركة مستقلة، وأشرفت عليها لجنة علمية مسؤولة عن التحقق من صحة المنهجية المتبعة واعتماد التقرير. وأفادت السنغال بالنتائج الرئيسية التالية:

- (أ) أفاد 93 في المائة من الأشخاص أنهم كانوا على علم بممارسة أو أكثر من الممارسات الفاسدة؛
- (ب) أفاد 71,7 في المائة أنهم يعتقدون أن الفساد مرتبط بالدولة؛
- (ج) أفاد 53 في المائة من قضايا الفساد رفعها مواطنون عاديون؛
- (د) اعتبرت قطاعات مثل الأمن، والصحة، والتعليم، والجمارك، والضرائب والعقارات، والمناجم، والطاقة، والدفاع، قطاعات معرضة للفساد؛
- (هـ) في القطاع الخاص، يُعتقد أن الرعاية الصحية والتعليم والمصارف والتأمين، وكذلك وسائل الإعلام وتقديم الخدمات، مرتبطة بالفساد؛
- (و) شملت المهن العالية المخاطر الموظفين الماليين والمحاسبين والمديرين وضباط التحري والمحققين وضباط المرور والفنيين والأفراد العاملين في مجالات الصحة والقضاء والتعليم؛
- (ز) شملت الأسباب الرئيسية للفساد الافتقار إلى الأخلاقيات (72,8 في المائة من المستطلعين)، وانخفاض الرواتب (27,2 في المائة)، والجهل (18,7 في المائة)، وانعدام الحس المدني (18,1 في المائة)، وانعدام الشفافية (9,1 في المائة)، وضعف التشريعات (5,2 في المائة)، والبيروقراطية المفرطة (5 في المائة).

أوكرانيا

93- استناداً إلى منهجية الاستقصاءات الموحدة للفساد، تجري الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد استقصاءات سنوية للسكان والأعمال، فضلاً عن استقصاءات دورية للخبراء. وتهدف الاستقصاءات إلى توفير البيانات المناسبة لتقييم سياسة الدولة في مجال مكافحة الفساد وتحسينها، وتُنشر نتائجها في التقرير السنوي لتقييم الاستراتيجية ورصدها. وتشمل مؤشرات الاستقصاء ما يتعلق منها بتقييم تجربة الفساد في مختلف مجالات الحياة العامة وتصورات الفساد.

94- وتضمنت النتائج الرئيسية للاستقصاء الذي أُجري في عام 2023 ما يلي:

- (أ) زيادة في موقف السكان السلبي تجاه الفساد من 43,3 في المائة في عام 2017 إلى 56 في المائة في عام 2023؛
- (ب) استقرت تجارب المواطنين الشخصية مع الفساد عند 19,5 في المائة، في حين ارتفعت تجارب الفساد لدى الشركات إلى 22,2 في المائة؛
- (ج) ظلت النسبة المئوية للمواطنين الراغبين في الإبلاغ عن حالات الفساد عند 10,2 في المائة للسكان و26,9 في المائة للشركات؛
- (د) ازدادت نسبة الموافقة على أنشطة المبلغين عن المخالفات، حيث أيدها 67,3 في المائة من السكان و89,6 في المائة من الشركات. ومع ذلك، ظلت درجة الوعي بالحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات منخفضة بنسبة 16,1 في المائة.

رابعاً - أصحاب المصلحة المشاركون

95- أبرزت جميع التقارير المقدمة تقريباً دور أصحاب المصلحة غير الحكوميين في تطوير وإجراء أي عملية قياس، فضلاً عن فائدة التقارير أو الدراسات الاستقصائية الموازية التي أجرتها وكالات غير حكومية والتي تصب في صالح الأعمال التي تقوم بها السلطات العامة أو تساعد في التحقق من صحة نتائجها أو مراجعتها. وكثيراً ما ذكر القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية كجهات فاعلة لا تقدر بثمن في تلك الأعمال، وغالباً ما تطلب آراؤها أو تُستشار أثناء وضع أي منهجية. ومن بين الجهات الأخرى التي تذكر في هذا السياق القضاة والصحفيون والسياسيون والمحللون ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية والجهات المانحة وممثلو الرابطة التجارية.

96- وكلفت بعض البلدان جهات معنية غير حكومية مثل الشركات المستقلة أو الشركات الاستشارية أو المنظمات غير الحكومية أو الأكاديميين، بمهام إجراء الدراسات أو الاستقصاءات. فأشارت جمهورية مولدوفا إلى أن الاستقصاءات ينبغي أن تجريها جهات مستقلة (شركات استقصاء موثوقة وشفافة)، وليس المركز الوطني لمكافحة الفساد باعتباره الكيان العام المسؤول عن رصد سياسات مكافحة الفساد.

خامساً - مصادر البيانات واستخدام التكنولوجيا

97- بالإضافة إلى الاستقصاءات لدى المواطنين والشركات والموظفين العموميين الموصوفة في الأقسام أعلاه، أشارت معظم الدول إلى بيانات العدالة الجنائية كمصادر لتقييم مستويات الفساد. فأفادت مقدونيا الشمالية، على سبيل المثال، بأنها تنفذ منهجية لتتبع حالات الفساد وإعداد تقارير سنوية تتضمن إحصاءات منتظمة عن حالات الفساد، وأن تلك التقارير السنوية تتضمن بيانات إحصائية ومعلومات وصفية عن حالات فساد معينة وملخصات للتقارير ذات الصلة بالوضع المتعلق بتصورات الفساد في البلد.

98- واستخدمت عدة دول السجلات الإدارية أو بيانات الاشتراء العمومي، بينما قالت دول أخرى إنها استقت معلوماتها من تقارير أعدتها جهات معنية غير حكومية. فأشارت جمهورية مولدوفا، على سبيل المثال، إلى أن البيانات الواردة في الاستقصاءات التي أجرتها منظمات غير حكومية ومنظمات وطنية ودولية أسهمت إسهاماً رئيسياً في تحديد مجالات المشاكل التي تتطلب اتباع نهج استراتيجي.

99- وشددت إيطاليا على تعزيز الشفافية من خلال استخدام البيانات المفتوحة ولغات البرمجة المفتوحة المصدر، التي مهدت الطريق، في جملة أمور، لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات.

100- وذكرت معظم الدول أن الاستقصاءات كانت عبر الإنترنت، وأبلغت عدة دول عن استخدامها لحلول برمجية في جمع البيانات وتحليلها مثل برمجية "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (SPSS)، وأدوات للعرض المرئي للبيانات مثل برمجية Tableau Public.

سادسا - التحديات

101- برزت تحديات متشابهة في جميع الدول. فمنذ البداية، لوحظت صعوبة تحديد ظاهرة الفساد كمياً باعتبارها التحدي الرئيسي. وقد وصفت باراغواي الأمر باختصار على النحو التالي: "لطالما جعلت الطبيعة المعقدة والمبهمة للفساد من الصعب فهمه وقياسه. وقد اختُبرت نهج ومنهجيات مختلفة لتحديد خصائصه ومظاهره. ومن ثم، ربما لا يمكن تحديد مواصفات الفساد وتكوين فكرة عن المؤسسات التي تشارك فيه [و] القيم العامة المعرضة لخطرته إلا من خلال جمع كل الجوانب التي تبرزها الدراسات المختلفة".

102- وعلى الجانب العملي، تمثلت التحديات الرئيسية التي سلط الضوء عليها في الافتقار إلى بيانات حديثة ودقيقة وموثوقة ويمكن الوصول إليها، وضخامة الكميات من البيانات التي تحتاج إلى تحليل، وعدم كفاية التوجيه المنهجي، وطبيعة وتعدد أساليب جمع البيانات التي تستغرق وقتاً طويلاً وتعدد مصادر البيانات وأشكالها. وأشارت الدول إلى أنها إما كانت تواجه مشكلة انعدام البيانات، أو وجود بيانات مشتتة وغير منظمة وغير منهجية.

103- وشكل عدد الهيئات التي تحتاج إلى تقييم تحدياً في أحد البلدان. وقد تم التغلب على ذلك التحدي من خلال إجراء التقييم على مراحل على مدار عدة سنوات، بدءاً بالقطاعات الأصغر حجماً.

104- وأدى الافتقار إلى الموارد البشرية والتقنية والتكنولوجية والمؤسسية، ولا سيما الموارد المالية، إلى صعوبات في إجراء تقييمات شاملة وتنفيذ تدابير تصحيحية فعالة.

105- وسلطت عدة دول الضوء على مشكلة عدم وجود منهجيات موحدة أو مخصصة لقياس الفساد أو عدم فعالية أطر مكافحة الفساد. وأشارت دولتان على وجه التحديد إلى أن عدم وجود أساس تنظيمي أو تشريعي لوضع منهجية وإجراءات لقياس الفساد كان عائقاً أمام قياس الفساد.

106- وأشارت إحدى الدول إلى أن جهات فاعلة ذات مصالح خاصة قد ترفض، في بعض الحالات، تقييم أطر مكافحة الفساد أو أي إصلاحات مقترحة، مما يجعل من الصعب تنفيذ تدابير فعالة.

107- وأشارت بعض الدول إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الاستقصاءات أو تدني مستويات مشاركتهم فيها، وكذلك عدم رغبة السلطات في أن تخضع لمنهجية لتقييم تنفيذ تدابير مكافحة الفساد. وحفز الجبل الأسود مشاركة سلطاته من خلال تشجيع السلطات العليا وتعزيز أفضل الممارسات. وأثبت عنصر التصنيف والمنافسة، فضلاً عن عنصر التغطية الإعلامية، أنها كانت محفزة بشكل خاص للسلطات وأدت إلى زيادة مشاركتها.

108- وإضافة إلى مسألة التغلب على القيود المحتملة، اعتبرت أوكرانيا الجوانب الأربعة التالية مفيدة:

(أ) تركيز جمع البيانات وتحليلها على مجالات مكافحة الفساد ذات الأولوية القصوى (وهي المجالات التي تظهر الأدلة التجريبية أنها الأكثر تعرضاً لمخاطر الفساد وينتج فيها أكبر الأضرار)؛

(ب) بذل جهود لمعالجة مسألة قابلية التشغيل البيني بين سجلات البيانات (لضمان سهولة الوصول إلى البيانات وتبادلها)؛

(ج) استخدام التقنيات المتقدمة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي) على نطاق واسع في جمع بيانات الفساد وتحليلها؛

(د) ينبغي أن يستند استخدام أي مصادر لتحليل الفساد، بما في ذلك تقارير المبلغين عن الفساد، والوثائق المالية، ومجموعات البيانات الضخمة، التي تشمل وسائل التواصل الاجتماعي، والمصادر المفتوحة (مثل مراقبة نمط حياة المسؤولين)، إلى منهجيات موضوعية.

سابعاً - الجهود الدولية

109- أشارت الدول إلى عدد من المبادرات الدولية التي استرشدت بها أو استفادت منها في جهودها لقياس الفساد أو مدى فعالية الأطر المحلية.

110- وشملت المبادرات الدولية لقياس الفساد التي ذُكرت "الإطار الإحصائي لقياس الفساد" الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وعملية التطوير التي شاركت فيها 81 دولة عضواً. كما أشارت البلدان إلى دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة"، وكذلك مستودع البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات رصد تنفيذ الغاية 16-5 بشأن الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما إلى حد كبير. وكان عدد من البلدان قد اعتمد منهجيات لقياس المؤشرين في إطار الغاية 16-5، وقامت بجمع ونشر إحصاءات عن المؤشرين، مع تصنيفها حسب القطاع ونوع الإجراء ومبلغ الرشوة.

111- كما ذكر مؤشرا الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت عدة دول الضوء على العمل الذي قام به المجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء أداة لقياس الفساد. وذكرت عدة دول مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد كأداة ساعدتها على مقارنة مستويات الفساد المتصورة لديها مع مستويات الفساد في الدول الأخرى. وشملت الأدوات الأخرى المذكورة مؤشرات الحوكمة العالمية، وأداة البنك الدولي لتقييم جاهزية البيانات المفتوحة، ومصفوفة مخاطر الرشوة التي أعدتها مؤسسة تريس إنترناشيونال، ومؤشرات النزاهة العامة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واستقصاءات أفروباروميتر (Afrobarometer)، وتقرير النزاهة العالمية لإرنست ويونغ، ومؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية.

112- وأشارت دول كثيرة إلى فائدة الآليات الدولية لاستعراض الأقران مثل آلية استعراض التنفيذ في إطار الاتفاقية، وكذلك آليات الاستعراض التابعة للاتحاد الأفريقي ومجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وسلطت عدة دول من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الضوء على المنهجية القائمة على المؤشرات التي وضعت مؤخراً في إطار خطة عمل إسطنبول لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووصف الاتحاد الأوروبي تقرير سيادة القانون الخاص به، وهو عبارة عن عملية رصد تقييم جملة أمور منها قواعد الإفصاح عن الموجودات، وجماعات الضغط، وسياسة الأبواب الدوارة والشفافية العامة في عملية صنع القرار العام، بما في ذلك وصول الجمهور إلى المعلومات؛ وقواعد منع تضارب المصالح في القطاع العام؛ والتدابير المعمول بها لضمان حماية المبلغين عن المخالفات وتشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد؛ والتدابير المتخذة لمنع الفساد في القطاعات العالية المخاطر؛ والتدابير القمعية مثل التجريم والعقوبات.

113- وأجرت أوكرانيا دراسة حول آليات رصد استراتيجيات مكافحة الفساد ونظم المعلومات الإلكترونية لرصد تنفيذ السياسات العامة، ودرست أنظمة أكثر من 20 دولة للاسترشاد بها في إعداد المنهجية الأوكرانية.

114- وعكفت موريشيوس على أعمال مؤشر إقليمي لجهود مكافحة الفساد على نحو تجريبي بغية قياس فعالية جهود مكافحة الفساد التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقدمت تقارير سنوية عن 17 مؤشراً لمكافحة الفساد، منها:

- (أ) وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وإطار الرصد والتقييم المرتبط بها؛
- (ب) عدد القوانين الجديدة لمكافحة الفساد التي اعتمدت بنجاح؛
- (ج) عدد التحقيقات المنجزة مقابل عدد قضايا الفساد المأذون بالتحقيق فيها والإدانات الفعلية؛
- (د) عدد قضايا الفساد المرتكبة في القطاع العام مقابل تلك المرتكبة في القطاع الخاص؛
- (هـ) عدد أنشطة التثقيف والتوعية العامة وفعاليات التدريب على مكافحة الفساد الموجهة نحو الموظفين العموميين؛
- (و) عدد قضايا غسل الأموال التي تم التحقيق فيها وقيمة المبالغ المرتبطة بها والقيمة الإجمالية للموجودات غير المشروعة المستردة؛
- (ز) عدد تقييمات مخاطر الفساد ومواطن الضعف التي تم إجراؤها؛
- (ح) مستويات تصورات المواطنين عن الفساد (بالنسب المئوية)؛
- (ط) عدد شراكات/منصات/أنشطة مكافحة الفساد بين القطاعين العام والخاص المستهلة؛
- (ي) نسبة الميزانية الوطنية المخصصة لجهود مكافحة الفساد من الميزانية الوطنية.
- 115- وأبرزت باراغواي الخطوات التالية التي يمكن أن تكون مفيدة في سياق متعدد الأطراف:
- (أ) إنشاء برامج للتعاون التقني والمالي لدعم تطوير نظم قياس الفساد؛
- (ب) تيسير تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بين البلدان لتحسين النهج والمنهجية المستخدمة في قياس الفساد؛
- (ج) تعزيز اعتماد المعايير الدولية والمنهجيات المعترف بها لضمان قابلية المقارنة وجودة البيانات التي يتم جمعها؛
- (د) إجراء تقييمات ومراجعات دورية للجهود الوطنية المبذولة في مجال مكافحة الفساد لتحديد المجالات القابلة للتحسين وتقديم توصيات محددة.
- 116- وأشارت عدة دول إلى أنها ترحب بالمساعدة التقنية في قياس الفساد.

ثامنا - نظرة استشرافية

117- قدمت عينة صغيرة نسبياً من الدول معلومات لإعداد هذه المذكرة، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالمنهجيات المعمول بها لتقييم فعالية أطر مكافحة الفساد. وبالنظر إلى أن العديد من المنهجيات التي وُصفت كانت تهدف إلى تقييم مستوى تنفيذ الأطر أكثر من تقييم مستوى فعاليتها، وأن الدول ذكرت أنها واجهت تحديات كثيرة، وأشارت إلى أن المساعدة التقنية والجهود الدولية قد تكون مفيدة، فلعل الفريق العامل المعني بمنع الفساد يود أن يقر مواصلة مناقشة هذا الموضوع في اجتماعاته المقبلة. ولعل الفريق العامل يود أيضاً أن ينظر في الطلب إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يضع إرشادات بشأن كيفية تقييم فعالية أطر مكافحة الفساد، رهناً بتوافر موارد كافية من خارج الميزانية.